

## الفصل السادس

### الخاتمة (النتائج والتوصيات)

#### تمهيد

يلعب قيام الخبراء بتقديم التقارير الفنية والعلمية دوراً حاسماً في تمكين المحكمة من إصدار أحكام قانونية دقيقة ومستنيرة والخبراء لهم دوراً أساسياً وكبيراً في منع استخدام جميع أنواع المستندات المزورة في الإجراءات والمعاملات القانونية.

#### أولاً: النتائج

- (1) يلعب الخبراء في التشريع الفلسطيني دوراً حاسماً ولا غنى عنه في عملية التحقق من صحة الوثائق الرسمية المكتوبة والكشف عن أي حالات تزوير. إن خبرتهم ومعرفتهم في هذا المجال لا تقدر بثمن في ضمان دقة وموثوقية الأوراق القانونية في السياق الفلسطيني.
- (2) تعتبر نظرية الإثبات من أهم النظريات القانونية، فالإثبات هو تمكن الخصم من إقامة الدليل بإحدى الطرق التي حددها القانون للتأكيد على وجود حق أو صحة واقعة من عدمه متنازع عليها أمام القضاء، فهو نظام قانوني يهدف إلى الكشف عن حقيقة قانونية يتوقف عليها تقدير وترتيب أثر قانوني بشأن حق متنازع عليه.

(3) اهتم المشرع الفلسطيني ببيان طرق الإثبات والتي يمكن تعريفها الوسيلة أو البينة أو الحجة التي يستعان بها سواء من قبل الخصوم أو القاضي؛ لإثبات المدعى به أمام القضاء، هذا عدا عن أن المشرع أورد طرق الإثبات على سبيل الحصر.

(4) اهتم المشرع بإعطاء القاضي سلطة تقديرية بالنسبة لطرق الإثبات التي لها حجية والتي ليس لها حجية على حد سواء، وهذا تبعاً لتبني القاضي مذهب الإثبات المختلط والذي يمزج بين التقيد والإطلاق. وتعتبر الأدلة الكتابية من أهم طرق الإثبات، فهي تغطي كافة مناحي الحياة وتلعب دوراً هاماً على مختلف الأصعدة والمستويات، ويقوم المستند الخطي على عنصرين أساسيين، هما المحرر والكتابة، فمن خلال هذه العناصر يمكن إعطاء وصف للأدلة الكتابية وبالتالي إعطاءها قيمة عند الإثبات.

(6) تغطي الوثائق والمستندات كافة مناحي الحياة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو الدولي، كما تتنوع تنوعاً واضحاً وكبيراً، فهي تشمل الوثائق الشخصية مثل الشهادات والهويات، والوثائق المالية والعقود، والمستندات الطبية والتعليمية، وحتى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

(7) يلعب قيام الخبراء بتقديم التقارير الفنية والعلمية دوراً حاسماً في تمكين المحكمة من إصدار أحكام قانونية دقيقة ومستنيرة، حيث تقدم التقارير الفنية والعلمية التي يقوم الخبراء بإعدادها إضاءة مهمة للمحكمة في فهم الجوانب التقنية والعلمية للقضايا المطروحة أمامها، تساعد هذه التقارير في تفسير الأدلة العلمية بشكل مفهوم وواضح للمحكمة.

(8) المشرع الفلسطيني كان واضحاً في تبنيه فرض اعتبار الخبرة الفنية وسيلة وطريق من طرق الإثبات المحددة قانوناً، كما تحظى الخبرة الفنية بأهمية كبيرة على صعيد جميع الوقائع العلمية والفنية المختلفة، سواء في المسائل المدنية، أو الجنائية أو الإدارية أو الشرعية وغيرها من المسائل. بمجرد تكليف الخبير

بأداء مهامه فإنه يترتب عليه مجموعة من الأثار القانونية التي تتمثل في ترتيب الواجبات والحقوق بخصوص الخبير والمتعامل معه.

(9) فمن أهم الواجبات الواقعة على عاتق الخبير تنفيذ مهمة الخبرة، وإيداع تقريره بخصوص المهمة الموكلة عليه في الموعد المحدد، أما عن الحقوق المترتبة للخبير تتمثل عدم تدخل المحكمة والخصوم في أعمال الخبرة، وحصوله على الأجور والمصروفات اللازمة. في حين نص القانون صراحة على أن ما يديه الخبير في تقريره يكون ملزماً بنتيجة أعماله للقاضي متى كانت الخبرة صحيحة سليمة، وبالتالي لا يستطيع القاضي الحكم بخلاف ما جاء به، إلا إذا بين الأسباب التي تبرر ذلك.

(10) إن المشرع الفلسطيني كان واضحاً في تبنيه فرض اعتبار الخبرة الفنية وسيلة وطريق من طرق الإثبات المحددة قانوناً، كما تحظى الخبرة الفنية أهمية كبيرة على صعيد جميع الوقائع العلمية والفنية المختلفة، سواء في المسائل المدنية، أو الجنائية، أو الإدارية، أو الشرعية وغيرها من المسائل.

(11) فيما يتعلق بحقوق الخبير، ينبغي له أن يتمتع بالحماية من التدخل في عمله من قبل المحكمة أو الأطراف المتنازعة. يجب أن يكون للخبير حق استقلالية تامة في تقديم تقريره ورأيه المهني دون أي تأثير خارجي، كما يجب أن يُمنح الخبير تعويضاً عادلاً عن الجهد والوقت الذي يستغرقه في إعداد التقرير والعمل الفني المطلوب، بالإضافة إلى تغطية المصاريف التي قد تنشأ نتيجة لتنفيذ المهمة الموكلة إليه. هذا يساهم في تشجيع الخبراء على تقديم خبراتهم بشكل فعال ومهني.

(12) دور الخبراء يتمثل في الكشف عن التزوير والتلاعب في المستندات، وهو جوهرى لمنع استخدام المستندات المزورة في العمليات القانونية. بفضل خبرتهم وتدريبهم الخاص، يمكن للخبراء التحقق من صحة المستندات وتحديد مدى موثوقيتها وأصالتها.

13) الأخلاقيات والضوابط المهنية تمثل أساساً أساسياً للعمل الخيري، إذ تعمل على ضمان جودة

وموضوعية المعلومات التي يقدمها الخبراء. من خلال الالتزام بالمعايير الأخلاقية، يُطلب من الخبراء

أن يكونوا صادقين وموضوعيين في تقديم الخبرات والتحليلات..

14) الالتزام الصارم بأسس ومعايير النزاهة والشفافية الذي يعزز من مصداقية النظام القضائي الفلسطيني

حيث تعزز هذه الأسس القيم الأخلاقية والمهنية في العمل القضائي، مما يسهم في ضمان المساواة

أمام القانون وضمان حقوق الأفراد. الشفافية في الإجراءات والقرارات القضائية تعزز الثقة في تنفيذ

العدالة وتقديم الحماية للمواطنين وضمان إجراءات قانونية عادلة وشفافة.

15) يجب تعزيز وتحسين دور الخبراء في التشريع والقوانين الفلسطينية حيث يتطلب توضيح وتفسير

صلاحياتهم وواجباتهم بشكل دقيق وواضح. من خلال تعزيز فهم القانون والتشريعات لدى الخبراء،

يمكنهم أن يساهموا بشكل أفضل في تحسين القوانين وفقاً للمعايير الفنية والعلمية الحديثة.

16) التدريب الدائم والمستمر للخبراء هو عامل أساسي لتعزيز وتحسين أدائهم المهني والفني. هذا التدريب

يسمح للخبراء بالبقاء على اطلاع دائم بأحدث المعرفة والتقنيات والتطورات في مجالاتهم الخاصة. إلى

جانب ذلك، يعزز التدريب المستمر روح الابتكار والإبداع لدى الخبراء، مما يمكنهم من البحث

والتطوير وتطبيق الحلول الجديدة والفعّالة في مجال عملهم. هذا يساهم في تحسين الخدمات التي

يقدمونها ويعزز مكانتهم كمحترفين مؤهلين وموثوقين.

17) التوعية المستمرة بقضايا التزوير وأهمية العمل الخيري تعتبر أساسية للمجتمع، حيث تسهم في بناء

وعي قانوني وتقني يُسهم في حماية المجتمع من المخاطر المترتبة على التزوير واستخدام الوثائق المزورة.

من خلال توعية الجمهور بأهمية الخبراء ودورهم في الكشف عن التزوير والتلاعب بالمستندات، يتم

تعزيز الوعي بضرورة الاعتماد على مصادر موثوقة وصحيحة. تمكين المجتمع من التعرف على أساليب

التزوير والوقاية منها يساهم في الحد من الجرائم ذات الصلة ويحمي الأفراد والمؤسسات.

18) التعاون الوثيق بين الخبراء والأجهزة القضائية الفلسطينية يعزز من فاعلية وكفاءة الخدمات التي

يقدمونها. هذا التعاون يساهم في توفير الدعم الفني والاستشاري للقضايا المختلفة ويساهم في فهم

أفضل للجوانب التقنية والفنية للقضايا المطروحة أمام القضاء.

19) تحسين الإطار القانوني لمكافحة التزوير يعتبر أمراً حيوياً لتعزيز النظام القانوني الفلسطيني. من خلال

تحديث وتطوير القوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة التزوير، يمكن توفير أدوات قانونية أكثر فعالية

لمواجهة هذه الجريمة. تشمل هذه الإصلاحات تحديد العقوبات والعقوبات الرادعة لمرتكبي جرائم

التزوير، وتوضيح التعريفات والإجراءات اللازمة للتعامل مع حالات التزوير بكل أشكالها. يُعزز هذا

الإطار القانوني القدرة على محاسبة الجناة وتطبيق العدالة بطريقة شاملة وفعّالة.

## ثانياً: التوصيات

1) تعزيز توجيهات وتدريب الخبراء حول أسس النزاهة والشفافية والأخلاقيات المهنية يمثل خطوة حيوية

لضمان تقديم خدماتهم بأعلى معايير الجودة والأخلاق. هذا التدريب يساهم في تعزيز الوعي بأهمية

النزاهة والشفافية في عمل الخبراء ويؤكد على أهمية الالتزام بمعايير مهنية عالية.

من جانب آخر، يعد تحسين التعاون مع المؤسسات الدولية ذات الخبرة في مكافحة التزوير خطوة

مهمة. هذا التعاون يمكن أن يوفر للفلسطينيين فرصة للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال

مكافحة التزوير، وذلك من خلال تبادل المعرفة والأساليب الفعّالة والأدوات التقنية لتعزيز

جهود مكافحة التزوير

- (2) تطوير وتحديث صلاحيات ومهام الخبراء يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز العدالة وتقديم تقارير فنية مستقلة وشفافة. من خلال توسيع صلاحياتهم، يمكن للخبراء تقديم مساهمات أوسع وأعمق في فحص الأدلة وتحليل الحقائق، مما يؤدي إلى فهم أعمق وأكثر شمولاً للقضايا المعقدة.
- (3) إطلاق حملات توعية شاملة حول تأثير التزوير على المجتمع وأهمية دور الخبراء يعتبر خطوة ضرورية لرفع الوعي وتبسيط الضوء على أبعاد هذه المشكلة ودور الخبراء في مكافحتها. يمكن لهذه الحملات أن تركز على توضيح الآثار السلبية للتزوير على مختلف جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية، وكذلك تبسيط الضوء على تأثيراتها على الأفراد والمؤسسات والنظام القانوني.
- (4) استحداث برامج تدريبية وتطوير المستمر للخبراء يعد خطوة حيوية لرفع مستوى المهارات والتأهيل الفني والقانوني الخاص بهم. تتضمن هذه البرامج التدريبية عادةً مجموعة متنوعة من الدورات والورش العملية التي تستهدف تطوير المهارات الخاصة بالخبراء، مثل تقنيات جمع البيانات وتحليلها، والتدقيق الفني والقانوني.
- (5) إقامة ورش عمل وندوات توعية مستمرة حول مكافحة التزوير تعد وسيلة فعّالة لنشر الوعي وتبادل المعرفة في هذا الصدد. يُمكن أن تشمل هذه الندوات مشاركة خبراء في مجالات القانون والتقنية والأمن، مما يضيف قيمة متعددة الجوانب وتنوع للمعرفة المقدمة. كما يمكن أن تشجع هذه الفعاليات على تبادل الخبرات بين المختصين والمهتمين بهذا الموضوع، وتعزيز التعاون للقضاء على هذه الظاهرة.
- (6) الحث على البحث والتطوير في مجال التقنيات الكشف عن التزوير يعتبر جزءاً أساسياً في مكافحة هذه الظاهرة. التطوير المستمر والبحث في هذا المجال يساهم في تطوير أدوات أكثر تقدماً وفعالية للتعرف على التزوير، مما يقلل من فرص نجاح الجرائم ذات الصلة ويحسن القدرة على تحديد الأوثقة والوثائق الحقيقية.

7) تعزيز التعاون والتواصل بين الخبراء والأجهزة القضائية الفلسطينية يمثل أمراً حيوياً لتحقيق العدالة وضمان دقة القرارات القانونية. يمكن تحقيق هذا من خلال إنشاء آليات تنسيق فعالة وكفاءة تسهم في تبادل المعرفة والمعلومات بين الخبراء والأجهزة القضائية.

8) تعزيز التشريعات والقوانين الفلسطينية المتعلقة بمكافحة التزوير يعزز من قدرة النظام القانوني على التصدي لهذه الجريمة وضمان معاقبة الأفراد والجهات التي تقوم بتزوير المستندات. هذا الإجراء يسهم في تعزيز النزاهة والثقة في العدالة ويحفظ سلامة الأنظمة والمؤسسات.

9) تطبيق أحكام رادعة وصارمة على المتورطين في جرائم التزوير يُعدُّ جزءاً حيوياً من عملية تحقيق العدالة وحماية النظام القانوني. هذه الخطوة لا تقوم فقط بردع الأفراد عن ارتكاب تلك الجرائم، بل تعزز أيضاً الثقة في القانون وتوضح أن التلاعب بالمستندات والوثائق لن يلقى التسامح.

10) تعزيز البحث والتقدم في التقنيات التكنولوجية للكشف عن التزوير يعتبر استثماراً أساسياً في حماية النظام القانوني والحفاظ على صحة الوثائق. من خلال دعم البحث والابتكار في هذا المجال، هذه التقنيات المتطورة لها القدرة على تحسين قدرة الأجهزة القضائية على اكتشاف ومعاينة مرتكبي جرائم التزوير، وتعزيز النزاهة والثقة في الوثائق والعمليات القانونية.